



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN - JAHAR
Date : 17-8-93
Photo No. : 119

تونس في زمن الديمقراطية حياة طبيعية والثكافل يحمي الانفتاح

تونس - سمير قصير

انما حكاية الكأس التي يكون نصفها ملأنا والنصف الآخر فارغاً، فيختار الناظر البصير كيف يصفها: أبالفراغ أم بالملء؟ هكذا تبدو تونس للزائر العربي في زمن "المنابرة".

والمنابرة هي كلمة أسر التي اختارها الحكم في تونس عنواناً بل اسماً للمؤتمر الثاني للتجمع الدستوري الديمقراطي، المنعقد بين ٢٩ تموز واول آب في قصر المؤتمرات في العاصمة. فصار "مؤتمر المنابرة" الاسم العلم الأكثر تردداً في الصحف والاعلام المرئي والمسموع، طفا بعد اسم الرئيس زين العابدين بن علي. اسم علم يخص الحزب القديم - الجديد انذاك، لكنه في الوقت نفسه شعار للحكم، بل والدولة، تماماً كما كانت كلمة "الانقاذ" قبل خمس سنوات عنواناً لمؤتمر الحزب

عينه وشعاراً للدولة في آن واحد. وهنا تختلط الامور. فمن مؤتمر الانقاذ المنعقد عام ١٩٨٨ بعد اشهر على تنحية "المجاهد الكبير" اللبيب بورقيبة عن الرئاسة، الى "مؤتمر المنابرة". تعيش تونس مفارقة دائمة هي المفارقة بين اشكالية الديمقراطية المتناهة رسمياً والاختلاط المستمر بين الحزب والدولة. أتأمل، أنا بعرف الزائر الكأس التونسية، ام بالفراغ؟

تعبير آخر، هو بلد على درب الديمقراطية ام صورة محملة لاستبداد الحكم الواحد، واحة من الاستقرار والحياة الرخيصة وسط الاضطراب العربي، ام تحسيد ملطف لعصر الانتعاش الجديد. كلا الطرفين صحيح على الارجح. او لنقل ان الحقيقة تترجع بين الاثنين. ولعل خصوصية تونس هنا بالتحديد، اي في

كونها تأتي الانفلاق داخل خيار تبسيطي بين الاسود والابيض، فنترغم الزائر على السحت عن تلاوين اكثر تعقيدا وتجعله يكتشف كيف تكون صيرورة هذا البلد تبينا لقاعدة التراجع العربي وخروجها عنها في ان واحد.

كثيرة هي بالفعل مبررات استثناء تونس من القاعدة العربية، والظواهر التي تدفع الى النظر اليها بايجابية. اول هذه اممرات ان الحياة فيها طبيعية في شكل لم يعد طبيعيا في بلد عربي. لذا، فإن اول ما يتنبه اليه الوافد من بلد عربي آخر هو هذا الانتظام العادي للحياة العامة وغياب اي توتر ظاهر. فالتنظيم مسوك امنيا ولكن من دون ان ينعكس ذلك في الحياة اليومية للناس العاديين فيونا تحد من حركتهم. صحيح ان الدوريات الامنية كثيرة في الليل، لكن جلها لشطرة المرور.

وانا كان العاملون في القطاعات السياحية ابدا امتعاضا، في اوائل اموسم، من حجم الوجود التونسي في الشوارع، فقد اخذت شكواهم في الاعتبار. وتم تخفيف هذا الوجود. حتى الاجراءات التي رافقت انعقاد مؤتمر التجمع الدستوري الديموقراطي في قلب العاصمة بقيت في مستوى مقبول، ولم تعكر حركة السير في المدينة، وان يكن تعدد مراكز التذيق في المطارات في المحيط المباشر لتقصر المؤتمرات وداخله يتم عن وجود هم امني حاد لدى المسؤولين.

ليس الاستقرار الامني، ولا فاعلية الاجهزة التونسية المختصة بالشئء الجديد. فتونس لم تعرف اخلالا جديا بالامن في الماضي، سواء في عهد الحبيب بو رقية او منذ وصول الرئيس بن علي الى اعلى السنته عام ١٩٨٧. حدثت بالطبع فورات، لكنها كانت ائية، مثل "ثورة الخبز" عام ١٩٨٤، او محصورة في الوسط الجامعي او العمالي. اما لجوء حركة " النهضة" الاصولية الى العنف في ١٩٩٦ و ١٩٩٣، فقد تمت مواجهته بسرعة قبل ان ينال من تقليد الاستقرار الامني التونسي، ومن سمعة "البلد الصديق"، حسب الشعار المستعمل لاستقطاب السياح في الحملات الدعائية التونسية في أوروبا.

ومع ذلك، يبقى الاطمئنان الذي تنعم به تونس ظاهرة لافتة، لاسيما اذا قورن بالاضطراب السائد في الجزائر او في مصر. وتتعزز صورة الطمأنينة السائدة عند رؤية كثافة السياح في الشوارع والفنادق وعلى الشواطئ.

وللوجود السياحي الكثيف في هذا النصف دلالة في غاية الهمية. فهو يؤكد تعافي هذا القطاع بعد الكساد الذي اصابه

من جراء حرب الخليج (وايضا بسبب المواقف التونسية المناهضة للحرب الاميركية). في الحقيقة، كانت حركة السياحة استعادت زخما منذ انصيف الماضي، على رغم المعركة التي كانت دائرة وقتئذ بين الدولة والاصوليين. وكانت تلك الاستعادة من اهم اسباب الانتعاش الملموس الذي يشهده الاقتصاد التونسي. الا انه كان يخشى ان تحول انعكاسات الاحداث الجزائرية (والمصرية) دون استمرار تعافي القطاع السياحي.

من الواضح ان ذلك لم يحصل، ويتوقع تاليا ان تساهم السياحة هذا السنة ايضا في زيادة معدل النمو، او على الأقل في بقاءه عاليا.

والانتعاش الاقتصادي هو بالطبع ظاهرة اخرى تبرر النظر بايجابية الى الوضع التونسي. ففي الوقت الذي يستشري الكساد الاقتصادي الاوروبي وتبدو معظم الدول الافريقية والعربية عاجزة عن الاقلاع، بلغ معدل النمو السنوي في تونس ٨,٦ في امئته في العام الماضي، وهو من اعلى النسب في العالم. اما اسباب هذا النمو، فهي تعود، بالاضافة الى تعافي القطاع السياحي، الى جودة المواسم الزراعية في السنوات الاخيرة، لكنها تحصل ايضا جناح جهود الدولة في مزاججة الانفتاح الاقتصادي مع اجراءات الترشيد والاصلاح.

تعد تونس اليوم من "السلامة الشاطرين" القلائل لصندوق النقد الدولي في أفريقيا والعالم العربي. فقد تم تحرير الاقتصاد من الكثير من الانظمة التي تعتبر في واشنطن قيونا بيروقراطية، وبدا منذ سنوات تنفيذ برنامج تخصيص الشركات العامة، لاسيما في قطاعي الفنادق والمصارف.

الا ان ما يميز تونس، قبل اي شئء، بين معظم دول العالم الثالث التي قيبت الى تطبيق الحلول الليبرالية تحت اشراف صندوق النقد الدولي، هي قدرتها على تجنب الآثار السلبية المعهودة لوصفات واشنطن على التسيج الاجتماعي. فخلاف دول اخرى ادى بها الافراط في الانفتاح الى انشطار اجتماعي حاد بين فئة طفيلية صغيرة تكونت ثروتها بسرعة وزادت باطراد، وشرائح كبيرة تغتفر مقومات العيش بحد ادني من الاستقرار، لم يحصل في تونس تخالفم للقروقات الاجتماعية الموجودة، وبقيت الفئات المتوسطة على حزمها، مما جعل التسيج الاجتماعي يحافظ على تماسكه الى حد بعيد. ولا يعني ذلك انه تم محو ظاهرة الفقر، كما قد يخال الزائر للوهلة الاولى عندما يدور في العاصمة فلا يرى مظاهر بؤس شديدة الوضوح ويجد نفسه مدفوعا الى التساؤل:

ولكن أين الفقراء؟

الجواب عن هذا اسؤال بسيط: بلى، هناك فقراء في تونس، ونسبهم، بحسب المقاييس العالمية التي تحدد "عتبة الفقر"، تناهز العشرين في المئة. غير ان هذه النسبة، على اهميتها، تظل اخف مما هي في الجزائر والمملكة المغربية، على رغم التفاوت في الطاقات الاقتصادية والبشرية والموارد الطبيعية بين تونس وكل من هذين البلدين القريبين

ان المناعة التونسية ضد تفكك التسيج الاجتماعي الذي يتلازم عادة مع الانفتاح الاقتصادي تكمن في شكل اساسي في تراكم الانجازات الاجتماعية منذ الاستقلال. لاسيما في مجال الاسكان. فقد امتازت الدولة بحمد مبكر ومستمر في بناء الوحدات اسكنية الشعبية، مما يفسر غياب مدن التملك منذ سنوات عدة.

ولا شك ايضا ان المناعة الاجتماعية تتعزز من جراء انتظام الحياة المؤسساتية في البلد ومن وجود عدد من المؤسسات الرسمية المهادفة الى تطهير التكافل الاجتماعي والمستوحاة من النمط الفرنسي. كما انه يجدر التنبه، من جهة اخرى، الى دور السياحة الصاميرية الاوروبية التي تشكل تونس مصلا لها، في اعالة اعداد كبيرة من التونسيين من اصحاب المهن الموسمية الصغيرة، وهي مداخيل لا تؤخذ دائما في الحسبان في الاحصاءات الرسمية.